دراســـــــة وثائقيّة عن حدود دولة ليبيا الشرقيـــــــة

د. المبروك مسعود خليفة التّريكي ـ كلية الآداب والعلوم بدر ـ جامعة الزنتان

المُقدّمـــــة :

كانت حدودُ ليبيا الشّـــرقية أكثر الحدود اســـتقراراً ، ومن المعروف أن لكلّ دولة منطقة من الأرض تُسيطر عليها وتتصرف في شؤونها ، وتحتكر مواردها وتدافع عنها ضد أي اعتداء خارجي.

والإطار الذي يحيط بتلك الدولة يعرف باسم الحدود، والحدود السياسية هي إطار الدولة بمعناها الحديث بكل ما فيها من مفاهيم ، لعل أهمها وجود الطابع القومي وقيام حكومة مركزيه تستطيع أن تفرض سلطانها على كل أجزاء تلك القطعة من الأرض وما يتبع ذلك من تعميـــق فكرة الأمه والوطن.

وكانت الدولـــة العثمانية تنظر إلى ولاياتها منذ القرن السادس عشر باعتبارها أقساماً جغرافية لها ، وأنه لا يصح مطلقاً أن تفصل بين ولايات الدولة الواحدة أيه حدود، وكان هذا أمراً طبيعياً باعتبارها دوله الإسلام، الكبرى التي تربط الوحدة الدينية في ذلك الوقت بين أجزائها، هذا فضلا عن رغبتها في ضمان تحرك قوافل التجارة داخل أجزائها وقوافل الحج إلى الأراضي المقدسة بحرية دفعها إلى عدم التفكير في وضع حواجز داخليه على شكل حدود أو خلافه.

ومن المعروف أن الحدود السياسية أما طبيعة كالبحار والجبال والبحيرات والأنهار وما إلى ذلك أو صناعية ...، والواقع أن الخطوط الصناعية يتم الاتفاق عليها ورسمها غالباً على الخرائط في قاعات المؤتمرات بمقتضى اتفاقيات - وهي عاده يفرضها القوى على الأضعف منه قوة أو المنتصر في الحرب على المهزوم وحدود ليبيا عموماً من النوعين السابق ذكرهما، فتجدها من الشمال حد طبيعي يتمثل في ساحل البحر المتوسط ، وأما من الشرق والغرب فتجدها حدود من النوع الصناعي السابق ذكره ، بعضها فرض على ليبيا من تركيا أو من بعض الدول الأوروبية الكبرى خاصة إيطاليا وبريطانيا وفرنسا

فمثلاً حدث صـــراع على حدود ليبيا الشرقية بين مصر وبريطانيا وكلاً من تركيا وإيطاليا في وقت ما سوف نقوم بذكره لاحقاً ، ثم ما بين مصر من جانب ، وإيطاليا

وبريطانيا من جانب آخر.

وفي وقت آخر حدث صراع انتهى بتوقيع الاتفاق الإيطالي المصري في 6 سبتمبر 1925 م ، حول تحديد تلك الحدود والذي رفضت جميع برلمانات مصر التي شكلت عقب توقيعه التصديق عليه حتى أمكن الموافقة عليه عام 1932.

والواقع أن خط حدود ليبيا الشرقية يعتبر المثل الواضح لمنازعات الحدود التي تخطط صناعيا، فقد كان يخطط طبقاً لرغبات الدول العظمى والظروف الدولية المختلفة.

حيث كان هناك خط حدودي رسمه الاتفاق البريطاني الفرنسي عام 1899 ، لصالح إيطاليا ، والخط الذي جاء في المذكرة الدبلوماسية التي أرسلتها بريطانيا إلى الباب العالي في 19نوفمبر 1904. أو الخط كتشنر عام 1911 ، أو الخط الذي اقترحته ، (الماجو ماكدونالد) في مؤتمر السلام عام 1919 ، أو خط سيرلنج باكارى سنه 1920، وهو الخط الذي استمر النزاع حوله أكثر من خمسة أعوام ، أو خط جرين مورينو سنه .1924 ، أو خط الحدود الذي اقترحه الأمير حاكم حدود مصر الغربية في سنه 1935م ، أو خط الحدود الذي اقترحته القوات الجوية البريطانية في 24 مارس 1925 ..... ، وغيرها من الخطوط.

إشكالية الدراسة:

حيث أراد الباحثُ الكشف عن المنازعات التي حدثت على الحدود بين الدولتين وتدخل الدول العظمى في ذلك ، وأدّى ذلك إلى تصادم المصالح بين القوى المسيطرة على الأحداث في هذه الناحية من الحدود في ذلك الوقت، وأعنى بذلك الحكومات المصرية والتركية والبريطانية والإيطالية، وإبراز أهم المشاكل وهي مشكلة واحة الجغبوب ومجموعه واحات الكفرة، ومشكلة بداية الحدود على طول ساحل البحر المتوسط مشكله واحة سيوة، وهل هي تتبع الأراضي المصرية أو ضمن أراضي برقة؟

أهــداف الدراسة:

تكمن أهمية الدراسية في إبراز حدود ليبيا الشرقية ، وما هي العراقيل التي حالت بين الدولتين المصرية والليبية والصراع الذي دار حول حدود مصر الغربية بين بريطانيا وكل من تركيا وايطاليا في وقت ما، ثم ما بين مصر من جانب وإيطاليا وبريطانيا من جانب آخر، كما تهدف الدراسة إلى فهم ذلك الصراع على الحدود طبقاً

لرغبات الدول العظمى والظروف الدولية المختلفة.

المنهج الدراســـــة :

المستخدم في الدراسة فقد استخدم الباحثُ المنهج التاريخي لإبراز الشواهد التاريخية الدالة على تساؤلات الدراسة وربطها وتحليلها بموضوع الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول : لمحه تاريخية وجغرافية عن بعض مناطق الحدود ، كما تناول المبحث الثاني : مشكلة واحة الجغبوب التي كانت من أهم المشاكل المعقدة بين الدولتين ، كما تناول المبحث الثالث: الموقف الإيطالي من قضية الحدود الشرقية ، وركزت على توضيح حدود منطقة استعمارها في طرابلس الغرب وبرقه بالاتفاق مع بريطانيا وفرنسا.

المبحث الأول ــ لمحه تاريخية وجغرافية عن بعض مناطق الحـدود:

كان لا بد من ذكر هذه اللمحة التاريخية والجغرافية لتسهيل معرفه مطالب كل من مصر وتركيا وإيطاليا وبريطانيا عن هذه الحدود وعلاقة كل نقطه من نقاط هذه الحدود بعضها ببعض والأسماء التي كانت تُطلق عليها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، مع ذكر ملخص عام عن بعض الأهداف الرئيسية التي دار حولها الصراع والتي كان أهمها:

1. **الجغبـــــوب :** كان يطلق عليها في نهاية القرن التاسع عشر اسم جيرابوب بالإضافة إلى الجغبوب ، وهي عبارة عن واحـــة صغيرة تبعد عن سيوة بمسافه 150 كم، كما بها عيون مياه نقيه ، صالحه للشرب، ويعتمد سكانها في معيشتهم على سيوة، حيث إن مواردها الزراعية لا تكفي لإعاشة أكثر من 40-50 نفس ، وكانت تعتبر مركزاً تجارياً مهماً؛ إذ كان يبلغ حجم التجارة فيها ما يتراوح ما بين 500-1000 حمل جمل يومياً. (1)

وكانت تعتبر المدخل الوحيد بين أراضي شرق الحدود وغربها، وقد كانت لها مشـــكلة كبيرة دارت رحاها بين كل من مصر وإيطاليا وبريطانيا كما أشرنا سابقا.

وكانت تعتبر واحة الجغبوب المركز الرئيسي لطائفه السنوسية ، حيث كانت توجد بها مقبرة مؤسسي الطائفة السنوسية وزاويه لتدريب جميع أنصار الطائفة ، كما كانت تعتبر مكانا مقدساً يحجون إليه ، ولها مكانة لديهم في الحج تأتى في المرتبة التالية

للحج إلى الأماكن المقدّسة في مكة والمدينة، وكان ينتمي إليها جمع غفير من مسلمي شمال أفريقيا وجنوب ووسط وغرب افريقيا، كما كان للطائفة أتباع في مصر والسودان وبلاد العرب، ويمكن القول إن 90 من البدو في صحراء مصر الغربية كانوا في ذلك الوقت ينتمون إلى الطائفة السنوسية، ولم تكن هذه الطائفة متطرفة أو متعصبة دينيا ، بالرغم من أن أفرادها قد قاوموا تغلغل فرنسا في وسط أفريقيا وساعدوا الأتراك في حربهم ضد إيطاليا في طرابلس عام 1911. [2]

كما تولوا بعد استسلام تركيا الكفاح المسلح ضد إيطاليا في برقه ، وكانت تكبدهم خسائر جسيمه في الأفراد والمعدات بالإضافة إلى النفقات المالية الطائلة ، وكانت إيطاليا ترى أن احتلال الجغبوب سيؤدى إلى انكماش ثورة السنوسيين في برقه ضدها.

والواقع كانت نظرة ايطاليا إلى الجغبوب لا تتعدى كونها نظرة اقتصاديه استراتيجية ، فمن الناحية الاقتصادية كانت إيطاليا تنظر إليها على أنها تحوي في باطن أرضها خزّاناً مائياً جوفيا كبيراً يمكن أن يساعدها في استصلاح الأراضي بعد احتلالها.

أما أهميتها الاستراتيجية فقد وضحت بعد تنازل مصر عنها لها ؛ إذ قامت بإنشاء مطار من أكبر من مطارات طرابلس الغرب ، كما ربطتها بالعديد من الطرق بطول 220 ، وربطتها بخطوط تليفونيه مع كل من طبرق والبردية والعامرية ، وأدخلتها على موجة الشبكة اللاسلكية التي تربطها بمساعد وسيدي عزيز وغير ذلك.

وكانت مصر تنظر إلى الجغبوب نظرة دينيه إسلامية بحثه، وكانت تعتبر نفسها حامية للأماكن الدينية بها

2 ـ سيوة : منطقه واحات طولها 50 كم ، وعرضها يتراوح ما بين ما بين 6-8 كم ، وتعتبر مفتاحاً لجميع الواحات الواقعة في شمال غرب مصر، وهي تتكون من عدة واحات متقاربه أهمها واحة سيوة - المراغى، خميسه والزيتون وغيرها. [3] وبالواحة حوالي 200 عين للمياه ، ويقال إنها تحتوي على ألف عين فيما مضى، طمرت الرمال غالبيتها، وهذا يثبت القول بأنه سيوة والجغبوب واقعتين فوق حوض مائي جوفي هائل ، كما يوضح لنا سر اهتمام إيطاليا بالحصول على الجغبوب وسيوة إن أمكن.

وأصل سكان هذه الواحة من البرابرة ذوي البشرة البيضاء ، يتكلمون لغة خاصة بهم بخلاف اللغة العربية ، ويدينون بالإسلام، ويتبعون مذهبين دينيين السنوسية والميدانية ، والطريق من سيوة إلى الجغبوب ملئ بالآبار ذات المياه العذبة.

3 ــ الســـــلوم : ميناء بحري يصلح لرسو السفن المتوسطة تقع على خليج السلوم، وتعتبر مركزاً حربياً مهماً أما بلدة السلوم فتقع في سهل منبسط يحيط بها البحر من جميع الجهـات بمواجهه الســـاحل، حيث توجد هضبة عالية ارتفاعها 400 قدم من سطح البحر، كان من المستحيل الصعود عليها بالسيارات الا من طريقين أحداهما شديد الانحدار ويتّجه إلى حدود برقه ، والثاني أقل انحداراً ، ويعرف باسم "نقب الحلفايه"، ويتفرع من الطريق الأول طريق إلى واحة ســـيوة بطول 290 كم يمر بمناطق سيدي عمر وبها بئر رومانية.

4 ــ **مرســـــى مطروح:** ميناء بحري يبعد عن الإسكندرية 290 كم ، يصلها بواحة سيوة، طريق صالح لسير السيارات، وتبعد عن السلوم 230 كم.

5 ــ سيدى برانـــــى: ميناء صغير بين السلوم ومرسى مطروح، كانت تعرف في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20 لدى البدو في الغرب والأتراك باسم "بومبا" ، وتبعد عن مرسى مطروح حوالي 166 كم وعن السلوم 64 كم.

6 ــ **بئر الرملة:** بئر تقع على وادي الرملة غرب ميناء السلوم، حدث النزاع حولها مدة طويله بين ايطاليا ومصر خلال مفاوضاتهما عام 1925.

7 ــ أمسيت: قلعة إيطالية تقع على بعد أربعة كيلو مترات من قلعه السلوم. [4]

8 ــ **رأس الكنائس :** ميناء بحري لا يصلح لرسو السفن الكبيرة يبعد عن مرسى مطروح 70 كم ، وعن منطقه الصنعة 82 كم.

9 ــ **عـــــلام تجديدا** : نقطه شـــــرق السلام كانت تعرف في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لدى الأتراك باسم جرانا ثار النزاع حولها بين مصر والدولة العثمانية في بداية القرن العشرين.

المبحث الثانـــــي ــ مشكله واحة الجغبوب:

في البداية كانت واحة الجغبوب المركز الرئيسي لطائفة السنوسية ، حيث كانت توجد بها مقبرة مؤسسي الطائفة السنوسية ، وزاوية لتدريب جميع أنصار الطائفة، كما كانت تعتبر مكاناً مقدسا يحجّون إليه، ولها مكانة خاصه لديهم في الحج تأتى في المرتبة التالية للحج إلى الأماكن المقدسة في مكة والمدينة.

وكان ينتمي إليها جمع غفير من مسلمي شمال افريقيا وجنوب وسط غرب أفريقيا كما إن للطائفة أتباع في مصر والسودان وبلاد العرب ويمكن القول إن 90% من البدو في صحراء مصر العربية كانوا في ذلك الوقت ينتمون إلى الطائفة السنوسية. ولم تكن هذه الطائفة متطرفة أو متعصبة دينيا بالرغم من أن أفرادها قد قاوموا تغلغل فرنسا في وسط أفريقيا ، وساعدوا الأتراك في حربهم ضد إيطاليا في طرابلس عام 1911 م ، وتولوا بعد استسلام تركيا الكفاح المسلح ضد ايطاليا في برقه ، وكانت تكبدهم يومياً خسائر جسيمه في الأفراد والمعدات والنفقات المالية الطائلة، وكانت ايطاليا ترى أن احتلال الجغبوب سيؤدّى إلى انكماش ثورة السنوسيين في برقة ضدها؛ إذ ستتمكن حينئذ من التحكم في طائفتهم ، وبالتالي ستتمكن من التخلص من مقاومتهم العنيفة لها.

ولما كان العامل الدينيّ هو المسيطر على أذهان بعض ساسة أوروبا في ذلك الوقت . لذا نجد موسوليني يري أن احتلال الجغبوب سيكون عنصراً مهماً من عناصر الدّفاع عن أوروبا المسيحية ضد التكتل الإسلامي الذي تحاول الدّولة العثمانية تجميعه تحت شعار الجامعة الإسلامية.

ومن أشهر الزّوايا السنوسية التي قامت في مصر ، زوايا الواحات في سيوة والداخلة ، والحمام ، والقصر، والحمام ، والقصر ، والواحات ،وأم الرخم ، والفيوم والواحات البحرية ، والراشدة في القاهرة ذاتها ، وفي ذلك الوقت فتحت مصر أبوابها للقادة الوطنيين من ليبيا فلجأ اليها السنوسيون حينما ضيـَّق عليهم الإيطاليون الخناق ، وكانت مصر تنظر إلى الجغبوب نظرة دينية إسلامية ، وتعتبر نفسها حاميه للأماكن الدينية ، وهذا واضحاً قبل موافقتها على التنازل عنها، وتطالب بحرية الحج إليها وسهولة العبادة فيها وتيسير وصول النذور إليها (5).

وكانت الطائفة السنوسية تعلق أهمية عظمى على مصر باعتبارها دولة الإسلام الكبرى المجاورة لهم ، وعندما ظهرت مشكلة احتمال استيلاء إيطاليا على الجغبوب توقعّوا عدم تخلى مصر عنها ؛ اذ اعتبروا ذلك التخلي لو تم نوعاً من أنواع الخيانة لهم وللدّين الإسلامي ؛ لأنه يعنى تسليمهم وهم المسلمون إلى الدولة المسيحية إيطاليا، ولذا لم تتوقف محاولتهم وضع نفسهم والجعبوب تحت الإدارة المصرية.

ففي ديسمبر 1910 أبلغ منصور باشا نائب السلطان في بنغازي والذي يعتبر أحد كبار رؤساء الطائفة السنوسية اللورد كتشنر أنه وجميع رؤساء وأفراد الطائفة

السنوسية وجميع قبائل البدو في بنغازي وقبائل البدو الأتراك على حدود مصر الغربية يرغبون بشدة للانضمام إلى مصر بوضع أنفسهم تحت تصرف الإدارة البريطانية وفى بداية عام 1920 طلب الشريف أحمد السنوسي زعيم الطائفة السنوسية آنذاك من المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية وضع الجنوب والكفرة ضمن الأراضي المصرية وكان رد وزير خارجية بريطانيا أن هاتين الواحتين قد قررت بريطانيا فيما مضى أنهما ضمن الأراضي التركية، ولذا فلا مجال بضمهما الى الأراضي المصرية وأنهما يتبعان الأراضي الليبية (6).

كما حاولت كل من المانيا وتركيا استغلال نفوذ أحمد الشريف في برقه والعمل على إحداث ثورة على حدود مصر الغربية ضد الانجليز لشغل عدد أكبر من الجنود البريطانيين ، حيث استولى أحمد الشريف على السلوم ثم مرسى مطروح، إلا أن الانجليز ضيقوا عليه الخناق وسدوا الطرق في وجهه ومنعوا عن ومن معه المؤن والطعام حتى استردّ الانجليز مرسى مطروح ثم دارت بينهم معركة فاصلة انهزم فيها السنوسيون ؛ بل واحتل الانجليز سيدي براني ، ثم استردوا السلوم في مارس 1916م.

كانت أهم المشاكل التي حدت التصادم حولها وبخصوصها وهي من ضمن الأراضي الليبية وليست من ضمن الأراضي المصرية ، حيث كان يرى المصريون أنها من ضمن الأراضي المصرية وهو ادعاء كاذب لا أساس له من الصحة، ومشكلة بداية الحدود على ساحل المتوسط ، وهل هي تبدأ من السلوم أو من شرقها أم غربها، ومشكله واحة سيوة وهل هي تتبع الأراضي المصرية أو الأراضي الليبية.

وقد تم حل مشكله السلوم في البداية باحتلال القوات المصرية لها على 1914، تم احتلت ايطاليا اجزاء من غرب السلوم استعادتها مصر بمقتضي اتفاقية سنه 1915 بينها بين إيطاليا

وأما واحة سيوة وهي واحة لا تتبع الدولة الليبية فقد تبين أن حاكم بنغازي المدعى كرامنلى بك كان قد تنازل عنها لمحمد على باشا عام 1820، ومنذ ذلك التاريخ اعتبرت ملكا لمصر وهي أرض ليبية خالصه (7).

و أما واحات الكفرة فقد أعلن (السيرالدن جورست) وكيل وقنصل عام بريطانيا في مصر عام 1907 أنه لا الحكومة المصرية ولا السودانية لها اهتمام والمطالبة بها، وأصدر وزير خارجية بريطانيا تصريحاً عام 1907 م ، أوضح فيه أن الكفرة تدخل

ضمن الأراضي التركية، وإن الحكومة المصرية لم يسبق لها أن ادعت ملكيتها ؛ ولكن مشكله واحة الجغبوب كانت قد استقرت بعض الشيء خلال 1902- 1911م ، إلا أنها عادت للظهور بشكل جاد خلال الفترة 1920 إلى عام 1925، حينما تم الاتفاق الإيطالي المصري بتاريخ 6 ديسمبر 1925الذي حل مشكله خط حدود ليبيا الشرقية نهائيا بما فيها السلوم والجغبوب وسيوه وغيرها (8).

ويتلخص أهم ما جاء في المادة الأولى من الاتفاق المذكور " يبدأ خط الحدود الشرقية لليبيا من نقطه على الشاطئ شمال السلوم تبعد 10 كم من نقطه الارشاد اللاسلكية تعرف باسم عزله القطارة"، ومنها تتجه بشكل قوس دائرة مركزها عزله القطارة ونصف قطرها 10 كم

وقد سبق هذا الاتفاق عدة صراعات ومنازعات بين القوى المؤثرة في أحداث تلك المنطقة في ذلك الوقت، وإن الصراع حدث على المنطقة ما بين السلوم ومرسى مطروح والأراضي الواقعة جنوبها.

وكانت مصر تدّعى أنا حدودها الغربية مع ليبيا لابد وأن تشمل السلوم والجغبوب وسيوة ، وكانت بريطانيا حتى نهاية 1911م ، تؤيد مصر تماما في جميع مطالبها حيث قامت بإرسال مذكره دبلوماسية إلى الباب العالي ، والتي تؤكد فيها بأن حدود مصر الغربية تبدأ من رأس جبل السلوم إن سيوه والجغبوب والسلوم جميعاً ضمن الأراضي المصرية [9]؛ ولكن بريطانيا بدأت منذ سنه 1911 م ، تنحاز الى الجانب الإيطالي باعتبارها صديقه لها وهناك علاقات وديه بينهم.

وعندما دخلت ايطاليا الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا والحلفاء أيدت بريطانيا ايطاليا في كل ما تقوم به، وعندما بدأت ايطاليا تسرب معلومات عن طريق قنصل فرنسا في بنغازي، بأن هناك قوات إيطالية تتجمع للاحتلال الجغبوب.

والواقع أن بريطانيا لم تكن على استعداد لدخول الحرب ضد إيطاليا من أجل الجغبوب ولا التخلي عن صداقتها ووعودها لإيطاليا بتسليم الجغبوب لها بمقتضى اتفاقيه ملنر شالويا 1920، ولذا رفضت التدخل ، حتى مجرد الموافقة على عرض المشكلة على عصبه الأمم؛ بل أنها هددت الحكومة المصرية أكثر من مرة ، أنها لن تقف إلى جانبها في حال أي قتال مع ايطاليا حول الجغبوب. [10]

وإذا تمردت الحكومة المصرية ، ولم تذعن لمطالب تسليم الواحة لإيطاليا، فعلى الحكومة الإيطالية أن تتصرف " أي: تحتل الجعبوب بالقوة " ، وإن بريطانيا سوف

تقف موقف الحياد، وسوف تقف بقوه في وجه الحكومة المصرية من أجل تسليم الواحة لإيطاليا؛ ولكن على إيطاليا ألا تنسى مصالح بريطانيا ونفوذها في مصر.

وكانت إيطاليا في البداية ترى أن حدود مصر الغربية تبدأ من نقطه على الساحل الشمالي من مصر تبدأ من رأس بولان قرب مرسى مطروح ، ويمر خط الحدود شرق واحة الجغبوب ، و أما تركيا فقد كانت في حالة تحفظ غريبه لا تعرف ماذا تريد؛ بل لا تستطيع الحصول على ما تريد من أملاكها التي أخذت الدول الكبرى تقتسمها دون أن تتمكن من مقاومتها، فقد كانت سياستها بأنه لا يجوز أن يكون بين ولايات الدولة العثمانية أيه حدود.

وكانت الدولة العثمانية تعتبر السلوم وسيدي براني وسيوة والجغبوب والكفرة، ضمن الأراضي التركية التابعة لولاية طرابلس الغرب [11].

ولذا قامت باحتلال السلوم ورفعت عليها العلم التركي وأصدرت تعليمات لمنع القوات المصرية بما فيها زوارق حرس السواحل المصرية من الاقتراب منها أو الدخول الى خليجها، وأخذت تحاول تحريك قواتها شرق السلوم بهدف الوصول إلى سيدي براني ، كما قامت بإرسال جُباة الضرائب إلى المنطقة المحيطة بها لتحصيل الضرائب من البدو القاطنين بها ، ثم أخذت تتراجع عن كل هذه الإجراءات بعد احتجاجات بريطانيا ومصر.

وأخيراً بعد هزيمتها من إيطاليا في حربها في طرابلس الغرب تقوم بتشجيع طائفة السنوسيين على التقدم داخل الحدود المصرية لاحتلال سيوة والفرافرة والوصول إلى سيدي براني ، كما حاولت مد خطوط تلغرافها إلى شرق السلوم ، والاحتفاظ بنقاط عسكريه في تلك المنطقة تأكيداً لملكيتها لها(12).

المبحث الثالث ـ الموقف الإيطالي من قضية الحدود الشّرقية :

من المعروف أن إيطاليا دخلت ميدان التوسّع الاستعماري متأخّرة، وعندما بدأتْ تُفكّر في الاستعمار اتّجه تفكير قادتها إلى شمال أفريقيا؛ إذ كانوا يسعوْن إلى استعمار تونس، التي لا تبعد عن صقلية وجنوب إيطاليا بأكثر من 100 ميل ، وحجم استثماراتها في تونس كبيرٌ جداً ، كما إنها استطاعتْ تكوين جالية إيطالية كبيرة فيها (13)؛ ولكن فرنسا كانت أسبق منها إلى احتلال تونس؛ إذ اعلنت حمايتها عليها في 12 مايو 1881 م ، في تلك الفترة لم تكن إيطاليا بالقوّة التي تستطيع معها

الوقوف في وجه فرنسا في تونس [14]، وكانت بريطانيا تعطف على أماني إيطاليا الاستعمارية، وتحاول أن تمكّنها من تكوين مستعمرات لها مجاورة لمستعمراتها.
كما عقدت إيطاليا اتفاق سرى بينها وبين بريطانيا وفرنسا في مايو 1899 م مجاملة لها وتقرّر أن يُترك لإيطاليا أن تطلق يدها في ولاية طرابلس الغرب وبرقة.

وفى عام 1902 عقدت معاهدة مع فرنسا وعدت فيها ألا تشترك في أي هجوم عليها وحصلت على موافقه فرنسا على تأييدها في طرابلس الغرب وبرقه مقابل إطلاق يدها في المغرب، وفى عام 1904 وعدت روسيا بتأييد مطامعها في المضايق الدردنيل والبسفور مقابل تعهد روسيا في طرابلس وبرقه (15).

وكانت ايطاليا تعتقد في ذلك الوقت أنها يمكنها تحديد حدود منطقة استعمارها في طرابلس الغرب وبرقه بالاتفاق المباشر بينها وبين انجلترا وفرنسا اللتان سمحتا لها بإطلاق يدها في هذه المنطقة وفي 28 مايو 1907م ، اتصل السفير الإيطالي في لندن بوزير خارجيه بريطانيا، معلناً له أن الحكومة الإيطالية ترغب في سرعة الوصول إلى اتفاق حول الحدود بين مصر وطرابلس، إلا ان بريطانيا رأت إن أي اتفاق لن تكون تركيا طرفاً فيه سيكون عديم القيمة ورأت من الأفضل أن تفتح ايطاليا المفاوضات حول هذا الموضوع مع الباب العالي (16).

ــ والواقع أن إيطاليا بدأت منذ عام 1907م ، تعلن بطريقة مستترة عن أهمية الجغبوب بالنسبة لها، وذلك حينما أبلغ سفير إيطاليا في لندن وزير خارجية بريطانيا بتاريخ 18 يونيو 1907، أنه يرغب في أن يجعل بريطانيا تتأكد أنه بدون الجغبوب والكفرة ستكون برقه عديمة الفائدة لإيطاليا (17).

وكل ما يطلبه هو الحصول على تأكيدات من بريطانيا أن هاتين الواحتين هما خارج حدود الأراضي المصرية وأنهما أراضي ليبية، في 27 أغسطس 1907 م ، ألح السفير الإيطالي في لندن مره أخرى على وزير خارجية بريطانيا للاعتراف بأنهما خارج الأراضي المصرية، موضحاً بأن حصول مصر عليها سيكون بمثابة كارثة لإيطاليا، وقد رد عليه وزير خارجيه بريطانيا أنذاك أنه فيما يتعلق بواحات الكفرة، فأن بريطانيا لا تستطيع أن تعطى ايطاليا وعداً قاطعاً بها ولكنها ستنظر في الموضوع بعين الاعتبار (18).

وكان اهتمام ايطاليا هو تعديل الحدود وكانت سياستها ترمى إلى الاستيلاء على واحة الجغبوب ومجموعة واحات الكفرة، ودل على ذلك محاولتها قبل إعلان الحرب

رسمياً على تركيا في طرابلس الغرب في 19 سبتمبر 1911 التشكيك في مدى أحقية مصر في ملكية تلك الواحة وفي نفس الوقت جس النبض الحكومة البريطانية لمعرفة مدى استعدادها للتنازل عنها في 21 يونيو 1911 ، وفي مناقشة للبرلمان الإيطالي عن تبعية واحة الجغبوب رد وكيل وزارة الخارجية بالنيابة عن حكومته، أنه لا يوجد هناك أسباب للاعتقاد بأن الجغبوب تدخل ضمن مجال النفوذ المصري البريطاني وأنها تنتمى بدون شك الى برقه، وإن جميع الخرائط بما في ذلك المطبوعة والمنشورة في ايطاليا قد وضعت واحة الجغبوب داخل الحدود الليبية وليست داخل المجال النفوذ المصري البريطاني(19) ، وكان تعليق وزارة الخارجيـــة البريطانية على ذلك أنها تعتبر وكيل وزارة الخارجية الإيطالية أنه قد وقع في خطأ جغرافي ، وأن ذاكرته قد نسيت تماماً الرسائل المتبادلة بين إيطاليا وبريطانيا بخصوص هذا الموضوع عـــام 1907م (20)، ومن خلال هذه الرسائل فإن الحكومة البريطانية ما زالت تعتبر الجغبوب ضمن الأراضي المصرية وإن الحكومة الإيطالية تعارض ذلك، كما إن بريطانيا تعتبر الواحة قليلة الأهمية بالنسبة لمصر.

وأن امتلاك مصر لها أمراً مشكوكا فيه خاصة ، وأنها كانت تتبع الإدارة السنوسية ، وأنها لم تكن في أي يوم من الأيام تحت الإدارة المصرية ، وأنه يمكن التنازل عنها مقابل تعويض مناسب، وفى عام 1920 عقد اتفاق (ملتر رشالويا) ، وحصلت إيطاليا بمقتضاه على واحة الجغبوب ، وإن هذا الاتفاق نهائي فيما يتعلق بالأرض، وأن المشاكل الأخرى يمكن تسويتها بالمباحثات الودية بين الحكومتين فيما بعد (21). وحدث اتفاق خاص بين الحكومتين الإيطالية والبريطانية فيما يتعلّق بولاية طرابلس الغرب ومتصرفيه بنغاري ؛ ونظراً للأهميّة المتبادلة بين الحكومتين، أعلنت الحكومة الإيطالية أن الحدود الشرقية لطرابلس الغرب وبرقه عبارة عن خط يبدأ من رأس بُولان على ساحل المتوسط ويسير مع خط طول 25 شرقا حتى يتقاطع مع خط عرض 15 شمالاً، بحيث يضم في الجانب الغربي منه خليج السلوم بأكمله وحتي سيوة والكفرة (22). ، ولم ترضَ بريطانيا عن هذا المقترح، خاصة أنها اقتطعت أجـــزاء كبيرة من الأراضي المصرية ، و لم تكن تركيا تطمع في اقتطاعها من مصر، فكان الرد الإيطالي بأن المقترح تم تقديمه دون دراسة متأنية ؛ بل قدّم على أساس الإحصائيات والتعدادات الرسمية التي أجريت في مصر في السنوات السابقة، وكان

ردّ وزير خارجية بريطانيا أنه من وجهه نظر السياسة البريطانية، فإن الصداقة والمودّة مع بريطانيا من أحب الأمور إلى بريطانيا.

إن بريطانيا كانت تحاول ولمدة عام ونصف تجنب إثارة موضوع حدود ليبيا الشرقية مع تركيا لمصلحة إيطاليا، وعمومًا يجب ألا تخشى إيطاليا أن تنقض بريطانيا أية اتفاقيات تمت معها حول هذا الموضوع، مؤكدة إن سياستها ثابته لا تنغير، وكان الرد الإيطالي بضرورة ضم واحتي الجغبوب والكفرة؛ لأنه بدونهما تصبح برقة عديمة الفائدة لإيطاليا.

وكل ما يطلبه هو الحصول على تأكيدات بريطانية أن هاتين الواحتين لا يدخلان ضمن الأراضي المصرية، إلا إن الحكومة البريطانية كانت تتوخى الحذر في أي تصرف تجاه الدولة العثمانية، وتحاول التظاهر بالصداقة معها.

ولهذا أرسل وزير خارجيه بريطانيا مذكره شفهية إلى وزير خارجيه إيطاليا 1907 م ، أوضح فيها إن بريطانيا ترغب في إزالة الشعور الإيطالي بالقلق فيما يتعلق بالحدود المصرية الطرابلسية ، ونظرا لحساسية الموقف فإنها رأت إن تحديد الحدود يجب أن يتم بين الحكومة الإيطالية والعثمانية والمصرية، وإن تبقى سراً لمدة طويلة.' وإن الحكومة البريطانية تودّ أن تؤكد للحكومة الإيطالية أن الحكومة المصرية ليس لديها الرغبة في انتهاك تلك الحدود ؛ ولكن الحاح إيطاليا لم يتوقف ، وأخذت الحكومة الإيطالية تعتب على الحكومة البريطانية ؛ بل وتلومها لعدم إعطائها رداً مرضياً مقنعاً حول الحدود الشرقية لليبيا مبينه أن ذلك خلق انطباعاً سيئاً على الحكومة الايطالية التي تتلهف على معرفة هل ارتكبت خطأ ما أدّى إلى وجود تلك السحابة فوق العلاقات الإيطالية البريطانية ، ولذا أصدرت الحكومة البريطانية تصريحاً بأن الكفرة ضمن الأراضي التركية ، وإن الحكومة المصرية لم يسبق لها الادعاء بملكيتها [23].

الهوامـــــــــــش :

1. أحمد دياب، العلاقات المصرية السودانية 1910-1924.
2. أحمد دياب، المرجع السابق.
3. أحمد صدقي التيجاني، أحاديث عن تاريخ ليبيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار المصراتي، 1963.
4. احمد صرفي الدجاني، الحركة السنوسية نشأتها وتطورها في القرن 19، القاهرة،1967، ص99.
5. إسماعيل مولود القروي، الغزو الإيطالي الممهد للغزو العسكري لليبيا 1882-1911،1984.
6. اسماعيل مولود القروي، المرجع سابق.
7. جون رأيت، ليبيا منذ أقدم العصور، ترجمه احمد اليازودي، منشورات مكتبه الفرجاني.
8. زاهيه قدورة، المرجع سابق.
9. زاهيه قدورة، المرجع سابق.
10. زاهيه قدوره، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية 1985.
11. شوقي الجمل، المرجع سابق.
12. شوقي الجمل، دور مصر في أفريقيا في العصر الحديث.
13. صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، القاهرة،1970، ص90.
14. الطاهر احمد الزاوي، جهاد الابطال في طرابلس الغرب،1970، ص120.
15. عبد السلام أدهم، وثائق تاريخ ليبيا، طرابلس، رقم الوثيقة 12.
16. عبد الله عبد الرازق إبراهيم، مصر وحركات التحرر في شمال افريقيا.
17. عبد الله عبد الرزاق، المرجع سابق.
18. مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة نقولا زيادة، القاهرة،1966، ص124.
19. محمد عبد الرحمن المرجع سابق.
20. محمد عبد الرحمن، مصر والحركة الوطنية.
21. محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، القاهرة، دار الفكر العربي .1985
22. نقولا زيادة، ليبيا من الاستعمار الإيطالي الي الاستقلال، القاهرة،1958، ص90.
23. هنرى أنيس ميخائيل، العلاقات الانجليزية الليبية، القاهرة دار النهضة العربية، 1972.